

المجلد 3 العدد 1 جوان 2024

Volume 3 Issue 1 June 2024

ISSN 2830-9189

E-ISSN: 2830-9790



مجلة البصائر

للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

AL-BASAER JOURNAL
OF ECONOMICS, COMMERCIAL AND
MANAGEMENT SCIENCES RESEARCH

الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل عجز الموازنة العامة - عرض التجربة السودانية-

طيشوش هند*

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، tebchouche.hind@univ-alger3.dz -

تاريخ الاستلام: 2024/06/04؛ تاريخ القبول: 2024/06/16؛ تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص: حاولنا من خلال هذا المقال دراسة الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل عجز الموازنة مع عرض التجربة السودانية، حيث تطرقنا في البداية إلى الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية والموازنة العامة، ثم تناولنا في المحور الموالي أنواع الصكوك الإسلامية التي يمكن استخدامها في تمويل عجز الموازنة، وفي الأخير قمنا بعرض التجربة السودانية في تمويل عجز الموازنة اعتمادا على الصكوك الإسلامية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن التجربة السودانية كانت ناجحة في الاعتماد على الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة وجنبت السودان اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي تعود بالسلب على الاقتصاد الوطني، حيث ساهمت الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة ب 37%، و في الأخير يمكن القول أن الجزائر بإمكانها الاستفادة من التجربة السودانية في تمويل عجز الموازنة بالاعتماد على الصكوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، عجز الموازنة العامة، التجربة السودانية.

تصنيف JEL : E20 ؛ E51 ؛ G21

Résumé: Dans cet article, nous avons essayé de montrer le rôle des instruments islamiques comme alternative au financement du déficit budgétaire avec la présentation de l'expérience soudanaise, après nous avons abordé le cadre conceptuel des instruments islamiques et le budget général, Nous avons ensuite évoqué les types d'instruments islamiques pouvant être utilisés pour financer le déficit budgétaire, Enfin, nous avons présenté l'expérience soudanaise dans le financement du déficit budgétaire, L'étude a conclu que l'expérience soudanaise a réussi à s'appuyer sur les instruments islamiques pour financer le déficit budgétaire, Comme ces instruments ont aidé le Soudan à éviter de recourir à des emprunts étrangers préjudiciables à l'économie nationale, où les instruments islamiques ont contribué à couvrir le déficit budgétaire de 37%, Enfin, on peut dire que l'Algérie peut bénéficier de l'expérience soudanaise dans le financement du déficit budgétaire en adoptant les Instruments islamiques.

Mots-clés: Les Instruments islamiques (Les Sukûk), déficit budgétaire, expérience soudanaise.

Jel Classification Codes : E20; E51; G21

1. المقدمة: تعاني الجزائر في السنوات الأخيرة كغيرها من الدول التي تعتمد على ربيع البترول من أزمات مالية انعكست على إيراداتها المالية وأدت إلى تآكل احتياطياتها مما ساهم في زيادة عجز الموازنة، وأمام هذا الواقع بدأ القائمين على الاقتصاد الجزائري بالبحث عن بدائل لتمويل عجز الموازنة وعلى رئيسهم رئيس الحكومة السيد أحمد أويحيى، والذي اقترح اللجوء إلى التمويل الغير تقليدي وإصدار النقود دون مقابل من الذهب أو العملات الأجنبية مما قد يؤثر سلبا على العديد من المتغيرات في الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ومنه ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة، وهنا عارض العديد من الخبراء والباحثين في علم الاقتصاد هذه الفكرة لكثرة سلبياتها أبرزهم الأستاذ الدكتور الباحث في الاقتصاد الإسلامي فارس مسدور الذي بدأ ينادي ويحث على اللجوء إلى الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل عجز الموازنة باعتبارها أدوات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويمكن أن تجذب اهتمام المستثمرين الجزائريين وأصحاب الفوائض المالية لاستثمار أموالهم بما يتوافق مع دينهم، وهذا ما يساهم في تمويل عجز الموازنة العامة، لذا فإن الجزائر مطالبة بالاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى التي سبقتها إلى الصكوك الإسلامية، ومن أبرز هذه الدول السودان التي نجحت في الاعتماد على الصكوك الإسلامية لتمويل عجز الموازنة، وعليه سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

● **كيف يمكن أن تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة؟ وما مدى مساهمتها في تمويل عجز الموازنة في السودان؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم أنواع الصكوك الإسلامية التي يمكن استخدامها في تمويل عجز الموازنة؟
- ما طبيعة الصكوك الإسلامية التي اعتمدت عليها السودان في تمويل عجز الموازنة؟
- ما هي نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة في السودان؟

● **الفرضيات:** تنطلق دراستنا من الفرضيات التالية:

- يمكن التمييز بين عدة أنواع للصكوك الإسلامية لعل أبرزها: صكوك المراجعة، صكوك المضاربة وصكوك المشاركة.
- إتمدت السودان على الصكوك الإسلامية لكن تحت مسميات أخرى مثل: شهادات مشاركة البنك المركزي، شهادة المشاركة الحكومية، صكوك الإستثمار الحكومية وغيرها.
- أسهمت الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة في السودان بنسبة معتبرة.

● **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كون أن الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات المالية التي يتميز بها السوق المالي الإسلامي، حيث أنها تلعب دورا كبيرا في معالجة السيولة النقدية، بالتالي فهي تساهم في دعم إقتصاديات مختلف الدول التي اعتمدها كوسيلة للتداول.

2. الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية وعجز الموازنة :

1.2. ماهية الصكوك الإسلامية:

1.1.2. مفهوم وخصائص الصكوك المالية الإسلامية :

تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقاً لقاعدة (الغنى بالغرم) (المشاركة في الربح والخسارة) على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الإستثمار، حيث تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للإكتتاب العام للمشاركين، ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والإدارة والتداول والهبة والإرث ونحو ذلك من المعاملات المالية (شحاتة،).

إن عملية إصدار الصكوك الإسلامية تسمى بالتصكيك، وهي تحويل الموجودات العينية أو المنافع إلى صكوك قابلة للتداول وذلك من خلال بعض الضوابط الشرعية التي تقوم على أساس ملكية المستثمر لأصول تدر دخلاً يمثل عائد الصك، وهناك آليات شرعية لتوفير التحوط (الحماية والأمان) للعميل دون الضمان الممنوع شرعاً في المشاركات (سمر، بشوندة، 2015، صفحة 05).

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية في النقاط التالية.2

لـ يتكون رأس مال الصكوك (مقدار التمويل المطلوب) من وحدات استثمارية متساوية القيمة يخول لصاحبها حصة شائعة في موجودات العملية أو المشروع موضوع التمويل بنسبة ملكيته من صكوك إلى إجمالي قيمة الصكوك؛

لـ قد تكون الموجودات أعياناً ثابتة أو متداولة أو حقوقاً معنوية أو نحو ذلك وفقاً لصيغة حق الانتفاع في الأصول الثابتة أو حق الرقبة في الأصول المتداولة؛

لـ يتم تداول الصكوك بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعاً وقانوناً، حيث أن مالك الصك حق نقل ملكيته أو رهنه أو هبته أو نحو ذلك من التصرفات المالية من خلال شركات الوساطة المالية أو غيرها مما يبيحه القانون؛

لـ يطبق على الصكوك الإسلامية بصفة أساسية صيغة فقه المشاركة في الربح والخسارة مثل الأسهم؛

لـ تتمثل أطراف عقد الصكوك الإسلامية في الآتي:

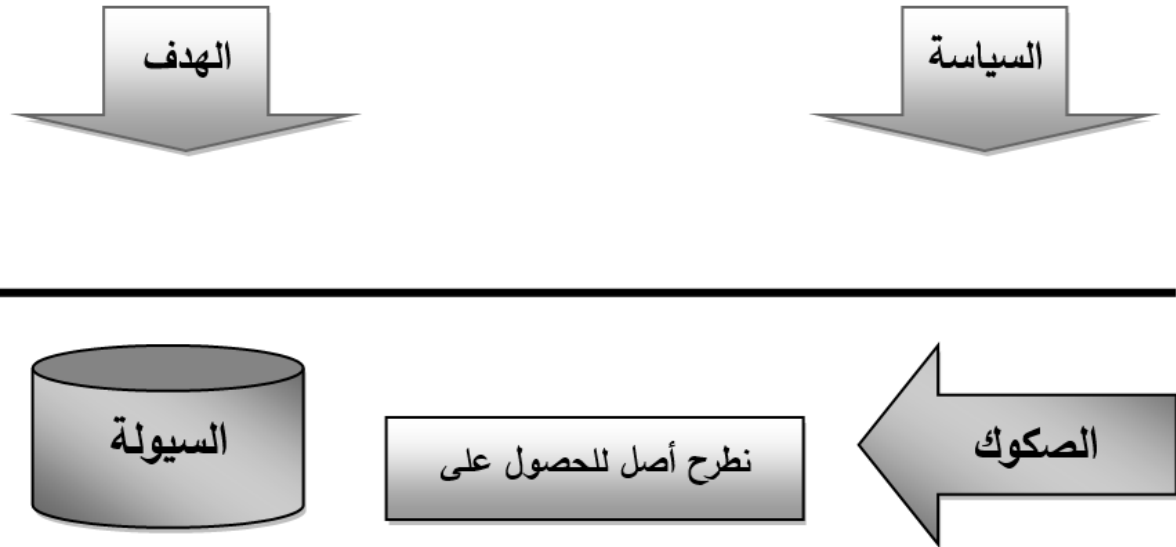
- الجهة المصدرة للصكوك: (شركة ذات شخصية معنوية) وتمثل رب العمل، أي الجهة المنوطة بإدارة الصكوك وفقاً لفقه المشاركة ويطلق عليها: الشريك بالعمل.
- المشاركون في الصكوك: ملاك الصكوك ويمثلون الشركاء بالمال، ويطلق عليهم المستثمرون أو حملة الصكوك. وقد تستعين الجهة المصدرة للصكوك بالخبراء والاستشاريين من التخصصات المختلفة في مجال إصدار الصكوك وتسويقها والتأمين ضد مخاطرها، ونحو ذلك من الأمور الموجبة لإنجاح إصدار وتداول الصكوك في الأسواق المالية.

يتم توزيع العوائد (الأرباح) التشغيلية، وكذلك العوائد (الأرباح) الرأسمالية الناجمة من المشروع أو من العملية المستثمر فيها رأس المال (قيمة الصكوك) بين الجهة المصدرة وبين المشاركين في الصكوك بنسبة شائعة يتم الإتفاق والتراضي عليها، والمشار إليها في نشرة الإكتتاب ويجوز أن يعاد النظر فيها كل فترة باتفاق الطرفين

2.1.2. أهمية الصكوك الإسلامية :

تتمثل أهمية الصكوك في جمع المصارف الإسلامية للأموال من أصحابها واستخدامها في الإستثمار، وذلك من خلال اقتناء موجودات تعود بعائد أو دخل، لأنها موظفة في مشروع أو نشاط اقتصادي، والجدير بالذكر أن جذب المصارف الإسلامية على هذه الأموال وتحقيقها للسيولة اللازمة لتحقيق مشاريعها الإستثمارية بأقل تكلفة تمويل ممكنة، كما يتيح لحملة الصكوك المشاركة في الدخل الناجم عن النشاط الإقتصادي، والشكل الموالي يوضح ذلك (سمر، بشوندة، 2015، صفحة 06).

الشكل رقم (01): أهمية الصكوك الإسلامية في معالجة السيولة



المصدر: نوال سمر، رفيق بشوندة، دور السوق المالي الإسلامي في معالجة السيولة النقدية -الصكوك الإسلامية نموذجاً- ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، الجامعة الأردنية، يوم 28-30/جويلية 2015 ص:06.

3.1.2. الفرق بين الصكوك الإسلامية والأدوات المالية الأخرى

◆ الفرق بين الصك والسهم :

كما الصك، فإن السهم ورقة مالية اسمية أو لحاملها، قابلة للتداول، تثبت لمالكها حصة شائعة في ملكية موجودات ما، اقتنيت بغرض الاستثمار وتدار من قبل جهة معينة بغية الاسترباح وتوزيع الأرباح على حاملها. لكن السهم يفتقر عن الصك في أن الأول بمثابة حصة شائعة في شركة مساهمة معينة، ويكون لحامل السهم حقوق مباشرة على إدارة الشركة، فله صوت في تعيين الإدارة وعزلها، كما أن له صوتاً في إقرار الحسابات الختامية وتوزيع الأرباح. وقد يمثل السهم حصة على المشاع في موجودات أكثر من شركة مساهمة، وذلك حين يكون السهم حصة في شركة قابضة، ذات شركات تابعة، وحينئذ لا يكون لحامل

هذا السهم حقوق مباشرة في إدارة الشركات التابعة، بل له حق التأثير على إدارة الشركات التابعة من خلال تأثيره على إدارة الشركة الأم.

وبالمقابل، فإن الصك يمثل حقوقاً في موجودات متنوعة قد تشكل الأسهم بعضها، وقد تكون أعياناً تستغل مباشرة بمعرفة مدير الصكوك. كما أن علاقة حامل الصك بمدير الصكوك تختلف عن علاقة حامل السهم بإدارة الشركة، فحامل الصك ليس له الحق في تعيين إدارة الصكوك ولا عزلها.

◆ الفرق بين الصك والسند:

السند ورقة مالية ذات قيمة محددة تمثل حقاً على الشيوخ في دين نقدي بفائدة، أي ربا، يدفع في أجل محدد، ويتكون هذا المبلغ من الأصل المدفوع في شراء السند والربا المحسوب عن الأجل.

ومنه ما تصدره المؤسسات الحكومية عند حاجتها إلى المال ويعرف بالسندات الحكومية، ومنه ما تصدره الشركات الخاصة. والهدف من إصدار السندات الاستفادة من حصيلة الإصدار التي تمثل إقراضاً بفائدة من حملة السندات إلى مصدريها. وقد يكون سعر الفائدة ثابتاً، وبالتالي يكون الدخل من السند ثابتاً كذلك، وقد يكون متغيراً، مما يجعل الدخل من السند متغيراً. ويتم تداول السند بغية الاشتراك في الحصول على الفائدة التي يمنحها مصدر السند، فالسند يباع بأقل من قيمته الاسمية، وكلما اقترب موعد سداده ارتفع سعره، لكنه يبقى دون القيمة الاسمية له. ولابتناؤه على الربا، فإن حيازة السهم وتجارته حرام.

وتفريقاً بين الصك والسند، فإن كلاً منهما يمثل حقاً على الشيوخ في ملكية موجودات ما، لكن هذه الموجودات هي ديون نقدية ربا في السندات، وأعيان قد تختلط بشيء من الديون أو النقود في الصكوك كما سيأتي تفصيله. وفي كل الأحوال، فإن الصك الشرعي الصحيح لا يضمن لحامله المبلغ المستثمر فيه (القيمة الاسمية للصك)، أو أي عائد فوق ذلك كما سيأتي، بخلاف السند فإن ينطوي على ضمان بالقيمة الاسمية وبالربح.

2.2. مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة والعوامل المؤدية لحدوثه

1.2.2. مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه

◆ مفهوم عجز الموازنة العامة (بن حمادي، بدون سنة نشر، صفحة 03)

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم، فهي من المشكلات المالية التي المتميزة بتطورها الذي يصيب كافة المجالات: الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية في ظل تقلص المواد، واتساع الحاجات.

وقد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث، بل وحتى الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطاً دقيقاً وجهداً كبيراً.

يمثل العجز في الموازنة العامة الفارق السلبي. موازنة توسيعية من خلال زيادة المصروفات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقه زيادة في المداديل.

◆ أسباب عجز الموازنة العامة : يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية فيما يلي :

- ◆ التوسيع في دور الدولة للإنفاق العام، و ذلك من خلال زيادة متطلبات و احتياجات المواطنين؛
- ◆ ضعف النمو الاقتصادي و تقلص مداخل الدولة؛
- ◆ ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة، وهو ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار، والذي ينتج عنه المطالبة برفع الأجور أي ضرورة تدعيم الدولة للأجور؛
- ◆ ارتفاع الإقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية ، ومن ثم على ادخاره ، وبصفة عامة يمكن أن ندرج هذه الأسباب في سببين رئيسين هما :
 - أ. زيادة الإنفاق الحكومي؛
 - ب. تقلص الموارد العامة .

2.2.2. خصائص الموازنة العامة

تتميز خصائص الموازنة العامة الخصائص التالية (على iefpedia.com/.../الموازنة-العامة-في-النظام-الاقتصادي-الإسلامي.pdf):

- الموازنة العامة للدولة تحتوي على تقدير مفصل لجميع برامج الإنفاق العام، ومختلف بنود الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها؛
- الأرقام الواردة في الموازنة هي أرقام تقديرية فقط وليست فعلية؛
- الموازنة العامة للدولة لا يمكن تنفيذها إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية؛
- الموازنة العامة للدولة تكون لمدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، فلا يمكن تقدير النفقات العامة و الإيرادات العامة لفترة زمنية غير محددة؛
- الموازنة العامة للدولة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وقد ازدادت هذه الأهمية للموازنة العامة بتطور دور الدولة وزيادة نشاطها الاقتصادي.

3. أنواع الصكوك الإسلامية المستخدمة في تمويل عجز الموازنة

يمكن أن تساهم الصكوك الإسلامية في دعم الاقتصاد الوطني وتخفيف العجز في الميزانية العامة من عدة جوانب، ولها عدة مزايا أبرزها (يونس، 2016 صفحة 238):

- تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، ومن ثم تخفيف احتياجها المالية، وتوفير موارد يمكن توجيهها لأغراض أخرى لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الموازنة العامة .

- تغطية جزء من العجز في الموازنة الذي كان من المعتاد تغطيته بطباعة أوراق نقدية.

- الرفع من مستوى المشاركة الشعبية في تمويل المشاريع والخدمات العامة واستقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي.

- تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات حسبما يحتاجه برنامج التنمية .

ومن أنواع الصكوك التي تستخدم في تمويل عجز الموازنة ما يلي:

1.3. التمويل بصكوك المشاركة والمضاربة

صكوك المقارضة هي وثائق موحدة القيمة تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب مشروع بعينه، بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح، ويحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع ولا تنتج هذه (السندات الصكوك) أية فوائد (بريكة، مرابطي، 2017 صفحة 186).

أما صكوك المشاركة فتعرف على أنها وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس الشركة، أو على أساس المضاربة، أو على أساس الوكالة بالاستثمار (فيجل، 2015، صفحة 89).

يمكن أن تستخدم الدولة لتغطية جزء من عجز موازنتها العامة صكوك المشاركة والمضاربة، بدلا من سندات الخزينة، لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام والتزامات الخزينة العامة، وانطلاقاً من طبيعة هذه الصكوك وشروط عملها، يمكن اعتبارها الأداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات المولدة أو المدرة للدخل أو الإيراد، بحيث تقوم الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام، بإصدار كمية معينة من هذه الصكوك وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع إنجاز طريق عام يتقاضى رسوماً من مستعمليه أو محطات لتوليد الطاقة الكهربائية والموانئ وغيرها، بحيث تشكل قيمة الصكوك الأموال التي تحتاجها الحكومة. ويمكن للدولة أن تقوم بشراء حصص حملة هذه الصكوك وفق برنامج محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة، حسب الصيغة المتفق عليها والمحددة في شروط الإصدار، ويمكن أن تكون صكوك المشاركة أو المضاربة على نوعين (يونس، 2016 صفحة 239):

- النوع الأول: خاضع للاستهلاك أو الإطفاء، بحيث ينتهي الأمر إلى تملك الدولة للمشروع بعد إطفاء أو استهلاك جميع الصكوك.

- النوع الثاني: لا يتضمن شرط الإطفاء، بحيث تبقى ملكية الصك دائمة لصاحبه.

2.3. صكوك الاجارة

تعتبر صكوك الإجارة صكوك ملكية شائعة في أعيان مؤجرة مملوكة للمالكي الصكوك، ويتم توزيع عائد الإجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم، وهي قابلة للتداول وتقدر قيمتها حسب قيمتها السوقية، كما تمثل صكوك الإجارة حصة مشاعة في ملكية أصول متاحة للاستثمار، وهي أشهر أنواع الصكوك انتشاراً، وتتميز صكوك الإجارة بصلاحياتها للوسائط المالية لتمويل العديد من المشروعات، كما تتمتع بمرونة على مستوى الإصدار أو على مستوى التداول، وتوفر للمؤجر إيرادات ثابتة وشبه مستقر، وصنفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: صكوك الإجارة إلى صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، صكوك ملكية المنافع، وصكوك ملكية الخدمات (عمارة، 2011 صفحة 257).

2.3. صكوك السلم

تعرف على أنها وثائق يصدرها البائع لبضاعة السلم، أو المؤسسة المالية التي تنوب عنه لقبض ثمن السلم عند التعاقد من حصيلتها، ويكتتب فيها المشترون لبضاعة السلم بقصد بيع هذه البضاعة بعد قبضها بثمن أعلى وتوزيع الثمن بينهم، أو بيع بضاعة بسلم مواز من من جنس وبنفس مواصفات مواصفات بضاعة السلم قبل قبض بضاعة السلم بثمن أعلى وقبض الثمن من المشتري عند التعاقد وتوزيعه على مالكي صكوك السلم، ثم تسليمه بضاعة السلم بعد قبضها أو تحصيل بضاعة أخرى من السوق وتسليمها له، وتمثل صكوك السلم بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك حصة شائعة في بضاعة السلم وهي دين سلعي (زواق، 2014، صفحة 17)، ويمكن استخدام هذا الأسلوب في التمويل الحكومي في توفير الاحتياجات العاجلة للسيولة في الانفاق على التزامات عامة دورية في الأوقات التي لا تتوفر فيها السيولة اللازمة في الموازنة، وذلك مقابل الالتزام بتوفير السلع والخدمات بالكميات والمواصفات المتفق عليها وفي الوقت المحدد، أما مصدر التمويل الحكومي في السلم فهم جمهور المستفيدين من السلع والخدمات الحكومية الذين يدفعون مقابلها للحكومة مقدماً.

وتستطيع البلدان النفطية إصدار صكوك سلم خاصة بالبتروول والغاز، ثم استخدام حصيلتها في تغطية عجز الموازنة، وعند وصول أجل الاستحقاق تقوم الدولة نيابة عن حملة الصكوك ببيع البتروول والغاز، وفق للشروط المحددة في نشرة الاكتتاب، ومجالات استخدام التمويل هنا متعددة منها (يونس، 2016 صفحة 241):

- تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة خاصة العجز الموسمي أو العجز الصافي بدلا من التمويل بالتضخم.
- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الاقتصادية بدلا من تمويل هذا العجز من الموازنة العامة للدولة بإظهاره كأحد بنود الاستخدامات في باب التمويلات الرأسمالية.

- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الخدمية مثل الجامعات ووحدات الحكم المحلي بدلا من تمويله من الموازنة العامة في صورة اعانات، خدمات سيادية.
- تمويل العجز في شركات القطاع العام بدلا من التمويل من الموازنة العامة للدولة في صورة قروض تمنح لهذه الشركات.

2.3. صكوك الاستصناع

وهي وثائق أو شهادات متساوية القيمة تصدر لهدف تعبئة الموارد المالية المطلوبة لاستصناع أصل أو عنصر معين، وهذا الأصل الذي سيتم استصناعه سيكون مملوكا لحاملي هذه الشهادات ولتوضيح هذا المفهوم نقول إن عملية إصدار الصكوك أو التصكيك على أساس عقد الاستصناع، تقوم على تجزئة قيمة الأصل المطلوب استصناعه إلى وحدات متساوية القيمة ثم تصدر شهادات (صكوك) يمثل مجموعها قيمة ذلك الأصل، وعندما تطرح هذه الصكوك للاكتتاب، ويشترها الجمهور يصبح كل واحد من المكتتبين شريكا في ذلك الأصل بقدر ما يملكه من صكوك (حصص) (بالخير، 2008، صفحة 68-69).

يمكن استخدام صكوك الإستصناع في تمويل الاحتياجات الرسمية للمؤسسات الحكومية، وذلك بتوفير الأجهزة المصنعة مثل: معدات المستشفيات، الطائرات لوزارات النقل والمواصلات، إنشاء المباني والطرق ومد الجسور، انشاء محطات الكهرباء وتحلية المياه وغيرها، ويكون ربح حملة الصكوك هو الفرق بين كلفة الإنشاءات وثمان يبيعها للحكومة بعقد الإستصناع. فإذا أرادت وزارة النقل تجهيز أسطولها الجوي بالطائرات، يمكن تمويل هذه العملية وفقا لعقد الاستصناع، فيصنع المحرك لدى شركة وجسم الطائرة لدى شركة أخرى ويصنع الزجاج المضغوط لدى شركة ثانية وهكذا، ثم تقوم به الشركة الصانعة في نهاية المطاف بتجميع القطع وبناء الطائرة حسب الوصف المتفق عنه بين الصانع والمستصنع، وإذا أرادت وزارة السكن والعمارة أن تبني مثلا مساكن للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، فإنه يمكن أن يتم إتمام العملية بأن تصدر الحكومة صكوك إستصناع، تجمع بموجبها الأموال اللازمة من المواطنين الذين يحتاجون السكن، وتتعاقد معهم على إنشاء السكن اللازم بمواصفات محددة مقابل أن يدفعوا الثمن في صورة شراء الصكوك (يونس، 2016 صفحة 241 - 242).

2.3. صكوك المراجعة

صكوك متساوية القيمة تصدر لغرض تمويل سلعة مراجعة، بحيث تصبح هذه الأخيرة مملوكة لحامل الصكوك، وتعتبر عملية استصدار صكوك مراجعة ممكنا فقط في حالة السوق الأولي، وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل والمشروع محل المراجعة بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفا للشريعة لأن بيع المراجعة قد يكون مؤجلا وبالتالي فإنه يعتبر ديناً، وبيع الدين لا يجيزه الفقهاء، ولكن توجد بعض الآراء التي تجيز تداول صكوك المراجعة ولكن ضمن وعاء غالبية من الأصول الأخرى كتعاقدات الإجارة أو المشاركة أو المضاربة (فيجل، 2015، صفحة 98)، ويمكن أن تستخدم المراجعة بغرض توفير مستلزمات الإنتاج، من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والآلات والأجهزة، مما يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويسهل تمويل بنود الموازنة العامة المتعلقة بشراء السلع والمعدات ووسائل النقل عن طريق المراجعة مع المصارف الإسلامية أو غيرها من مؤسسات التمويل، ويمكن تحويل المراجعات إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية، بحيث تحدم هدف السيولة لدى مشتريها (يونس، 2016 صفحة 242).

إن كل الأنواع السابقة الذكر عرف استخدامها ناجحا في تمويل العجز في الموازنة في العديد من الدول أبرزها ماليزيا، الكويت، السودان، باكستان، وسنحاول التطرق لإحدى هذه التجارب في المحور الموالي

4. عرض التجربة السودانية في استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل العجز في الموازنة

شهد الاقتصاد السوداني خلال النصف الأول من التسعينيات تراجعا كبيرا وتضخم حجم الاستدانة من النظام المصرفي وبلغت معدلات التضخم 133% في عام 1996 كما ساءت علاقات السودان مع المؤسسات الخارجية المانحة وشح نظام المنح والقروض فسعت الدولة لابتداع الأدوات والوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق أهداف سياسات الاقتصاد الكلي وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وإيجاد آليات مناسبة لإنقاذ السياسات المالية تراعي الجانب التأصيلي للمعاملات المالية، وإمكانية التطبيق على نطاق الاقتصاد الكلي بما يتناسب مع سياسات مؤسسات التمويل الدولية المختلفة، وفي إطار تنظيم المعاملات الإسلامية والتمويل الإسلامي تم إصدار قانون صكوك التمويل الحكومية لعام 1995، وأنشأت وزارة المالية والاقتصاد الوطني إدارة السندات الحكومية والتي عرفت فيما بعد بإدارة الصكوك الحكومية كإدارة متخصصة لتقوم بإصدار الأوراق المالية المختلفة، ولتساهم كذلك في توفير موارد إضافية وسد العجز في الموازنة العامة (غالمي، 2017، صفحة 356)، وقد عرفت التجربة السودانية إصدار الصكوك التالية:

أ. **شهادة مشاركة البنك المركزي (شهم)** : وهي عبارة عن صكوك تمثل حصصا محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك نوع من التصكيك، وتعتبر أول أداة نقدية إسلامية تم إصدارها لإدارة السيولة في 22 جوان 1998 (بريكة، مرابطي، 2017، صفحة 189)، ومن بين خصائصها أنها لها قيمة إسمية محددة تكون مظهرة في الشهادات وقيمة محاسبية يتم إعلانها كل ثلاثة أشهر، والبيع والشراء يتم من خلال مزادات ولكن توجد عمليات خارج المزاد، ويكون العائد عليها في شكل أرباح رأسمالية تحقق عند البيع ولا تدفع فيها أرباح نقدية، تستخدم هذه الآلية من قبل البنك المركزي في ليتحكم في إدارة السيولة فإذا كان النشاط الاقتصادي في حاجة إلى سيولة عرض شراء هذه الشهادات من مالكيها، وفي حالة زيادة عرض السيولة يقوم بعرض ما لديه من شهادات بالقدر الذي يمتص السيولة الزائدة، ولا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى الدور الذي يلعبه السعر المعروض من طرف البنك بخصوص الشهادات في تنفيذ عمليات البيع والشراء (زواق، 2014، صفحة 27).

ب. **شهادة المشاركة الحكومية (شهامه)** : عرفت أول إصدار لها من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في 8 ماي 1999، عن طريق شركة السودان للخدمات المالية، وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على أساس عقد المشاركة، وتصدرها وزارة المالية فهي تمثل حصصا محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية، يتم إصدارها بواسطة الدولة مقابل حقوق ملكيتها، في عدد من المؤسسات الراجعة، نيابة عن جمهورية السودان (بريكة، مرابطي، 2017، صفحة 189)، وتمثل هذه الشهادات وسيلة لتمويل عجز الموازنة وآلية لإدارة السيولة من قبل البنك المركزي، ووسيلة لتجميع المدخرات، ومع بداية إصدارها تراوح عائدها بين 28-33% وهي عائدات تمثل أرباح تشغيلية ورأسمالية، وكانت سهلة التسجيل و التداول، وتعرض للبيع عن طريق مزادات، والأهداف المرجوة من إصدار هذه الشهادات هي تغطية جزء من العجز في

الموازنة والذي كان يغطي بالإصدار النقدي أو الاستدانة من البنك المركزي السوداني، وإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الوطني عبر ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة (زواق، 2014، صفحة 27).

ج. **صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)** : وهي صندوق استثماري متوسط الاجل يهدف الى جذب الاموال من المستثمرين وتشغيلها في مضاربة مقيدة في مشاريع تنمية لوزارة المالية، وعليه فهي تلي رغبات جميع المستثمرين بما ينسجم مع مواردهم المالية ، وفي نفس الوقت امكانية استخدام هذه الشهادات من قبل البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية ، كما انها تستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة. وقد تم استحداثها عام 2004 وفقا لصيغة المضاربة الاسلامية من قبل وزارة المالية ، وتم ادارتها وتسويقها عبر شركة الس ودان للخدمات المرئية . وتهدف هذه الصكوك الى تجميع المدخرات وتوظيفها في التمويل الحكومي على مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم وغيرها (موسى، 2017، صفحة 948-949).

د. **شهادات إجارة بنك السودان المركزي (شهاب)** : ظهرت كبديل عن شهادات مشاركة البنك المركزي(شتم)، وهي ورقة مالية تمثل حصصا محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول (المباني) المملوكة لبنك السودان المركزي، وتستند على عقود الإجارة، كما تعتمد على تصكيك أصول البنك المركزي الثابتة في العاصمة والولايات، وهي قابلة للتداول بين المصارف فقط، ولا يجوز تداولها إلا مع البنك المركزي، وتستخدم لإدارة السيولة في الاقتصاد (ناصر، بن زيد، 2014، صفحة 21).

هـ. **شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة)** : هي عبارة عن صندوق استثماري متوسط تم إنشاؤه بغرض حشد موارد المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية، تم إصدارها خلال عام 2010 وتحقق عائد سنوي يتراوح بين 12-14%، وتهدف شهادات شامة إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول المصفاة وعرضها للمستثمرين، وتوسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة ورقة مالية جديدة وتوفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد (زواق، 2014، صفحة 34).

و. **شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور)**: بدأ العمل في شهادات نور في عام 2012 ، وانتهى العمل بها في عام 2014 ، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل ثلاث سنوات برأسمال قدره 758 مليون دولار أمريكي، وبقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي للشهادة الواحدة، وعائد سنوي متوقع في حدود 7 %، تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو ما يعادلها، وكان الهدف من إصدارها هو توفير موارد مناسبة للدولة (بريكة ،مرابطي، 2017، صفحة 191) ، من خلال عقد المضاربة المقيدة وتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء، حيث يتم تأجيرها لوزارة المالية عن طريق إجارة تشغيلية تنتهي بعرض الأصول للبيع في السوق بالسعر الجاري، بحيث يكفل لوزارة المالية حق الدخول في منافسة الشراء مع الآخرين، ويسعى الصندوق لتحقيق عدة أهداف تتمثل في توفير فرص استثمارية تحقق عوائد مجزية لحملة الشهادات من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية المقيمين وغير

المقيمين والأجانب، وتوفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية بالبلاد (زواق، 2014، صفحة 35-36).

1.4. مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية

تعتبر البنى التحتية في العديد من الدول النامية أكثر العوامل المستهلكة للإيرادات العامة، نظرا لرغبة هذه الدول في النمو الذي يتطلب بنى تحتية قوية لذا تم استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل العديد من مشاريع البنى التحتية في السودان للتخفيف من العجز في الموازنة العامة وتغطية جزء هام من النفقات العامة في مختلف القطاعات كبناء الجامعات والمدارس وتعبيد الطرقات، بناء المستشفيات وغيرها.

2.4. مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة

كما سبق وأن ذكرنا فقد ساهمت الصكوك الإسلامية بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة في السودان والجدول الموالي يبين نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة.

الجدول رقم 01: مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة

2015		2014		2013		
المساهمة (%)	الأداء (مليون جنيه)	المساهمة (%)	الأداء (مليون جنيه)	المساهمة (%)	الأداء (مليون جنيه)	
-	(6976.4)	-	(4416.9)	-	(6456.5)	العجز الكلي للموازنة
(6)	(405.4)	(20)	870.9	(17)	1073.2	صافي التمويل الخارجي
106	7381.8	(80)	3546.0	(83)	5383.2	صافي التمويل الداخلي
37	2611.2	(36)	1611.6	(11)	738.7	شهادات شهامة
(1)	(50.3)	(4)	173.1	(8)	495.7	شهادات صرح
6	(141.4)	9	(412.5)	7	(452.3)	سندات إطفاء الدين
49	3419.8	(50)	6190.8	(42)	2700.8	الضمانات
(28)	(1957.2)	47	(6130.6)	7	(457.1)	التأخرات
50	3500	51	6630	(37)	2375.5	الاستدانة من البنك المركزي السوداني
-	-	-	-	-	-	موارد إضافية

المصدر: السعيد بريكة، سناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

نلاحظ من الجدول السابق أن العجز الكلي في الموازنة العامة في السودان بلغ 6456.5 مليون جنيه سنة 2013 واعتمدت الدولة على التمويل الداخلي بنسبة أكبر من التمويل الخارجي لتغطيته من خلال الاستدانة من البنك المركزي

والاستعانة بشهادات شهامة وصرح بمبالغ كبيرة تقدر بـ 738.7 و 495.7 مليون جنيه على التوالي وبمعدلات 11 و 8%، وبذلك فقد عرفت الميزانية العامة انخفاضاً نسبياً العجز سنة 2014 وارتفاعاً في مبالغ التمويل الداخلي مقارنة بالمصادر الخارجية وهذا راجع لزيادة الاعتماد على الصكوك الإسلامية وشهادة شهامة بصفة خاصة التي ارتفعت قيمة مساهمتها من 738.7 سنة 2013 إلى 1611.6 سنة 2014، كما ارتفعت قيمة الاستدانة من البنك المركزي السوداني، بينما عرف العجز ارتفاعاً سنة 2015 وربما يرجع ذلك إلى التزامات الدولة اتجاه الدول المقرضة بسبب اعتمادها على التمويل الخارجي فيما سبق، في حين استمرت قيمة شهادات شهامة في الارتفاع 2611.2 وارتفعت نسبة مساهمتها إلى 3%.

مما سبق نلاحظ الدور الكبير الذي لعبته الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة في السودان، مما جنبها حتمية اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الإستدانة من الخارج بمعدلات عالية.

5. الخاتمة

تعتبر الصكوك الإسلامية أدوات مالية استثمارية لها إطار قانوني خاص بها وتختلف عن السندات التقليدية في كونها لا تتضمن كوبون وإنما تدر أرباحاً على حاملها، تستخدمها المؤسسات والبنوك في تلبية احتياجاتها المالية، كما يعتمد عليها المستثمرين في استثمار أموالهم، ويتم تداولها في الأسواق المالية، وقد نجحت العديد من الدول الإسلامية في الاعتماد عليها في تمويل عجز الموازنة ومشاريع البنى التحتية، أبرزها السودان التي نجحت في الاعتماد عليها وساهمت في تغطية العجز في ميزانيتها العامة بنسبة كبيرة، وهذا ما جنبها اللجوء إلى التمويل الغير تقليدي أو الاستدانة الخارجية.

6. النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- للصكوك الإسلامية عدة أنواع وهي متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي، ومنه فنجد أن أبرز الصكوك تتمثل في صكوك المراجعة، صكوك المشاركة والمضاربة، صكوك الاستصناع، صكوك الإجارة، وصكوك السلم، ومهما اختلفت تسمية الصكوك عند الإعتماد عليها إلا أنها تبقى تأخذ شكل إحدى هذه الصيغ.

- استخدمت السودان مجموعة من الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة تحت عدة تسميات وتمثل هذه الصكوك في شهادات مشاركة البنك المركزي، شهادة المشاركة الحكومية، صكوك الاستثمار الحكومية، شهادات إجارة بنك السودان المركزي، شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو، شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء.

- ساهمت الصكوك السابقة الذكر في تمويل عجز الموازنة في السودان إلى حد كبير خاصة شهادات مشاركة البنك المركزي التي ساهمت بمعدلات وصلت إلى 37% سنة 2015، كما ساهمت الصكوك الأخرى المعتمدة بنسب متفاوتة في تغطية عجز الموازنة العامة وجنبتها اللجوء إلى الاستدانة من الخارج.

وفي الأخير نوصي بضرورة استعانة الجزائر بالتجار بالناجحة في الاعتماد على الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة مثل السودان وباكستان والكويت وماليزيا، خاصة في ظل عدم نجاح السندات الحكومية التقليدية في جذب الأموال المتداولة خارج البنوك، وذلك لعزوف الجزائريين عن التعامل مع البنوك التقليدية وتداول هذه السندات الربوية، حيث أن هذه الصكوك الإسلامية يمكن أن تساهم في جذب الأموال المتداولة خارج البنوك باعتبارها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

7. الإحالات والمراجع

1. حسين حسين شحاتة ، مفهوم صكوك الإستثمار الإسلامية وخصائصها ودورها في تمويل التنمية، ورقة بحثية منشورة على www.darelmashora.com/download.ashx?docid=2107، 2017، موقع متصفح يوم: 2018/04/02.
2. نوال سمرد، رفيق بشوندة، دور السوق المالي الإسلامي في معالجة السيولة النقدية -الصكوك الإسلامية نموذجاً-، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية، يوم 28-30/جويلية 2015، الجامعة الأردنية، ص: 05.
3. حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 03-04.
4. نوال سمرد، رفيق بشوندة، مرجع سبق ذكره، ص: 06.
5. abdulazeem-abozaid.com/en/wp-content/.../Towards-Genuine-Islamic-Sukuk.doc, (visité le : 04.05.2018).
6. بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات -دراسة حالة الجزائر-، ورقة بحثية غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة وهران، بدون سنة، ص: 03.
7. الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، بحث منشور على iefpedia.com/.../ الموازنة-العامة-في-النظام-الاقتصادي-الإسلامي-pdf، موقع متصفح يوم 2018/04/05.
8. شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016، ص 238.
9. السعيد بريكة ، سناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية- تجربة السودان نموذجاً، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي ميله، 2017، ص 186.
10. عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الاسلامي لرأس المال -التجربة الماليزية نموذجاً-، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2015، ص 89.
11. شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 238-239.
12. نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2011، ص 257.
13. زواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، بين الصناعة المalle التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5 و6 ماي 2014، جامعة سطيف 1، ص 17.
14. شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 241.

15. أحمد بلخير، عقد الاستئصناع وتطبيقاته في المعاصرة دراسة حالة البنك العربي للتنمية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008، ص 68-69.
16. شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 241-242.
17. عبد الحميد فيجل، مرجع سبق ذكره، ص 98.
18. شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 242.
19. غلمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية - عرض تجارب دولية- ، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2017، ص 356.
20. السعيد بريكة وسناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 189.
21. زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 27.
22. السعيد بريكة وسناء مرابطي ، مرجع سبق ذكره، ص 189.
23. زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 27.
24. سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة - السودان نموذجاً-، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، العراق، 2017 ، ص ص 948-949.
25. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 1، 2014، ص 21.
26. زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 34.
27. السعيد بريكة وسناء مرابطي ، مرجع سبق ذكره، ص 191.
28. زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.